

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الحادية عشرة
أكرا، غانا، 25-29 يونيو 2007

-

الأصل: إنجليزي

EX.CL/344 (XI)

مذكرة تقديم
حول اجتماع فريق الخبراء بشأن
الالتزام بالمعايير وتقييم مدى تطابقها
مع تنمية التجارة المستدامة في إفريقيا

-

مذكرة تقديم حول

اجتماع فريق الخبراء بشأن الالتزام بالمعايير

وتقييم مدى تطابقها مع تنمية التجارة المستدامة في إفريقيا

- 1- تمهيدا لقمة التصنيع التي ستعقد في يناير 2008 والتي تسبقها الدورة غير العادية لمؤتمر وزراء الصناعة المقرر عقدها في سبتمبر 2007 قامت المفوضية بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو). بتنظيم اجتماع فريق الخبراء المعني بالالتزام بالمعايير وتقييم مدى التطابق لتنمية تجارة مستدامة في إفريقيا، خلال الفترة من 22-24 فبراير 2007، في تونس.
- 2- يأتي هذا النشاط انسجاما مع توصيات الاجتماع السابع عشر لمؤتمر وزراء الصناعة المعقود في القاهرة في 2006 والذي دعا إلى تدعيم الهياكل الأساسية الأفريقية لتوحيد المعايير وتقييم مدى التطابق. وشارك في هذا الاجتماع رسميون من الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمائدة المستديرة للأعمال التجارية الأفريقية والهيئات الفنية مثل المنظمة الإفريقية لتوحيد المقاييس (ARSO) ومنتدى الاعتماد الدولي وهيئة التعاون الدولي لاعتماد المخازن والمكتب الدولي للأوزان والمكاييل والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس واللجنة الكهروتقنية الدولية. كما حضر الاجتماع بعض الوكالات الأوروبية المانحة.
- 3- استعرض الاجتماع إمكانيات إفريقيا ضمن التجارة العالمية وعجزها عن الاستفادة من الفرص التي يوفرها السوق نظرا لغياب القيمة المضافة وصعوبات الالتزام بالمقاييس الدولية وإجراءات تقييم مدى المطابقة. وبحث الدراسة التي أجرتها منظمة اليونيدو للتعرف على أوجه النقص المحددة فيما يخص المعايير ونظم المقاييس والاختبار ومعايير إصدار الشهادات والاعتماد في إفريقيا. وقام أيضا باستكشاف الشراكات المحتملة مع منظمات تقنية ومانحين دوليين. وتم إبراز أهمية بناء هياكل أساسية ذات نوعية وترقية الصناعات بغية إنتاج سلع ذات جودة تساعد على تنمية الصناعة في إفريقيا مستقبلا وتيسير الوصول الأسواق. والواقع أن البرنامج التونسي الذي يسعى إلى تحسين الأداء الصناعي عن طريق الجودة عاد بفوائد كبيرة كما يشهد على ذلك ارتفاع عدد الصناعات التي أصدرت شهادات بشأنها.
- 4- وجهت المفوضية نداء إلى العمل استنادا إلى نهج إقليمي لإنشاء هياكل أساسية ذات جودة، لأن هذا النهج يساعد على تحقيق وفورات الحجم وجمع الموارد الشحيحة وبتفادي، في الوقت ذاته إنشاء هيئات وطنية قد لا تكون لها الكتلة الحرجة من المستعملين التي تبرر القيام بالعملية على أساس فعالية التكلفة. غير أن الأطر المؤسسية والقانونية لمجموعة البلدان التي تشكل الإقليم ينبغي تقييمها ومواءمتها، عند اللزوم. كما أن النهج

الإقليمي المستند إلى إقامة هياكل أساسية ذات جودة يؤدي أيضا إلى زيادة التجارة بين الدول الأعضاء باعتبار أن معظم الحواجز التقنية يتم إزالتها أو التقليل منها، بالفعل.

5- إذا أرادت البلدان الأفريقية أن تشارك في التجارة الدولية بهدف توليد نمو اقتصادي أعلى، باستمرار وأن تخرج بالتالي من دوامة الفقر، فلا بد لها أن تبذل جهودا جماعية لبناء هياكل أساسية ذات جودة موثوقة عبر القارة لدعم الصناعة. وبالتالي أعد الاجتماع بعض التوصيات التي تدعو من الاتحاد الإفريقي واليونيدو والدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات المانحين إلى المبادرة إلى العمل.

اجتماع فريق خبراء الاتحاد الإفريقيمنظمة اليونيدوتونس، جمهورية تونس، 22-24 فبراير 2007"الالتزام بالمعايير وتقييم مدى تطابقها لتنمية تجارة مستدامة في إفريقيا"النتائج والتوصيات الرئيسيةالمقدمة:

1- انعقد اجتماع فريق الخبراء الذي اشترك في تنظيمه كل من مفوضية الاتحاد الإفريقي ومنظمة اليونيدو في الفترة من 22 – 24 فبراير، بتونس العاصمة، جمهورية تونس حول "الالتزام بالمعايير وتقييم مدى تطابقها لتنمية تجارة مستدامة في إفريقيا".

حفل الافتتاح:

2- افتتح الاجتماع السيد شلبي الوزير التونسي الموقر للصناعة والطاقة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي رحب بجميع المشاركين وأعرب عن تقديره لاختيار تونس كبلد لاستضافة هذا الاجتماع. وأبرز أهمية المواضيع المطروحة على المناقشة بالنسبة لمستقبل تنمية الصناعة في إفريقيا مضيفا أن تونس شرعت في برنامج ترقية الأداء الصناعي من خلال الجودة، منذ زمن طويل. وقال إن هذا أدى إلى جني فوائد كبيرة، كما يدل على ذلك ارتفاع عدد الصناعات التي أصدرت بشأنها شهادات.

3- أوضحت السيدة تانكو مفوضة التجارة والصناعة في الاتحاد الإفريقي في مداخلتها أن الاجتماع ينعقد في وقت مناسب نظرا لاستئناف جولة الدوحة للمفاوضات مما يشكل إشارة جيدة بالنسبة للبلدان النامية. وكان من المتوقع أن يكون لهذه المفاوضات أثر إيجابي على البرنامج الإنمائي للدوحة الذي يمثل أملا لتحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر المدقع في العديد من البلدان النامية. وتوجهت بالشكر إلى الوزير الموقر لاستضافة الاجتماع وكرم الضيافة.

4- اختتم السيد يومكلا، المدير العام لمنظمة اليونيدو، حفل الافتتاح مشيرا إلى الإنجازات التي حققتها تونس في مجال بناء هياكل أساسية ذات جودة وترقية الصناعات بغرض إنتاج سلع ذات جودة. وقال إن المساعدة التي قدمتها اليونيدو إلى تونس أتت ثمارا يعتبرها كلا الطرفين رائعة. والحكومة التونسية تستحق التهاني للدور الريادي الذي لعبته في هذا المسعى وأعرب عن أمله في أن تحذو البلدان الإفريقية الأخرى حذو تونس التي حققت نجاحا في مجال الجودة. وتوجه أيضا بالشكر للوزير

لاستضافة الاجتماع ودعا المشاركين إلى زيارة بعض المؤسسات التقنية للإطلاع على الإنجازات.

المشاركة:

5- تم الإعراب عن بالغ التقدير لحضور ومساهمات المنظمات التالية: ممثلون عن الأقاليم الفرعية من: مجموعة تنمية الجنوب الإفريقي ومجموعة شرق إفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والمجموعة الاقتصادية والنقدية لإفريقيا الوسطى والمائدة المستديرة للأعمال التجارية في إفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا. الهيئات التقنية: المنتدى الدولي للاعتمادات والهيئة الدولية للتعاون في اعتماد المختبرات والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس واللجنة الكهروتقنية الدولية والمنظمة الإفريقية الإقليمية لتوحيد المقاييس. الوكالات المانحة: الاتحاد الأوروبي AIDCO، الوكالة الفرنسية للتنمية، الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي.

6- خلال العروض التقنية التي عقب ذلك، أثنى العديد من المتحدثين على المبادرة التي اتخذها كل من مفوضية الاتحاد الإفريقي ومنظمة اليونيدو بتنظيم اجتماع فريق الخبراء بهدف مناقشة مسائل الالتزام بالمقاييس وتقييم تطابقها.

7- أتاحت مناقشة الفريق لمسائل الاستدامة الرئيسية فرصة ممتازة لممثلي المنظمات التقنية الرئيسية والمانحين للإعراب عن آرائهم حول سلسلة من المسائل التي تضمنتها قائمة اليونيدو. وزيادة على ذلك، أثارت العروض التي قدمها مختلف المتحدثين العديد من التساؤلات حول التحديات التي تواجه فرادى البلدان على المستويات الوطنية والإقليمية والإقليمية الفرعية والدولية فيما يتعلق بالالتزام بالمعايير وتقييم تطابقها. وقد وردت أهم نتائج وتوصيات اجتماع فريق الخبراء في الأجزاء التالية:

أهم النتائج:

- 8- لاحظ الاجتماع ما يلي:
- إن الإنتاج والتجارة أمران أساسيان لتوليد الدخل وخلق الوظائف والنمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر في إفريقيا، بصورة مستدامة.
 - الانخفاض الكبير في حجم الصادرات الإفريقية، لا سيما المنتجات المصنعة وانخفاض القيمة المضافة عموماً.
 - عدم قدرة البلدان الإفريقية على استغلال الفرص المتاحة في اتفاقات التجارة التفضيلية والأسواق العالمية بشكل عام بسبب ضعف القدرات الإنتاجية والتجارية وانعدام القيمة المضافة وصعوبة الالتزام بالمقاييس

- الدولية وإجراء تقييم تطابقها والمشاكل المرتبطة بإدماجها في النظام التجاري المتعدد الأطراف.
- قلة البلدان الإفريقية التي تتوفر لها عناصر من الهياكل الأساسية لتقييم المطابقة على نحو ما هو مطلوب في اتفاقات TBT و SPS، ومتى وجدت هذه الهياكل، فإن الخدمات التي تقدمها غير معترف بها دولياً.
 - تشكل مجالات التوحيد القياسي والاعتماد ونظم المعايير وتقييم المطابقة كلها أجزاء لا تتجزأ من الهياكل الأساسية للجودة ولا يمكن تسيير هذه الهياكل، على نحو سليم، دون مراعاة كافة هذه المجالات. ولا يعني ذلك وجود توفر مؤسسات في جميع المجالات في كل بلد، بل المقصود هو ضرورة تسيير وصول كل بلد إلى كافة الخدمات.
 - التدني الكبير في مستوى تنمية الهياكل الأساسية نظراً لأن بعض البلدان ليست لها كل العناصر التي تشكل هيكلًا أساسيًا كافيًا.
 - هناك نقص عام في معامل الاختبار أو المعايرة المعتمدة والمعترف بها دولياً. وهذا بدوره يؤدي إلى إضعاف جميع مجالات تقييم المطابقة الأخرى، من قبيل إصدار الشهادات أو التفتيش، وهي مجالات تعتمد على الاختبار والمعايرة.
 - ضعف الهياكل الخاصة بنظم المقاييس والموازن، مما يشكل خطراً على موثوقية القياسات التي لا يمكن بدونها إثبات صحة أي نشاط في مجال تقييم المطابقة.
 - عدم مشاركة سوى القليل من الهيئات الوطنية القائمة في وضع المقاييس للمنتجات المعدة للتصدير ويلاقي المتعاملون الاقتصاديون صعوبات جمة في الحصول على المعلومات المتعلقة بالمقاييس والنظم التقنية.
 - في العديد من البلدان، لا يوجد سوى القليل من المؤسسات الاستشارية/ الاستشاريين الخواص القادرين على مساعدة المنشآت على إدخال نظم إدارة الجودة.
 - معظم أوجه النقص التي تم التعرف عليها موجودة في الكثير من البلدان رغم اختلاف درجة حدتها.
 - عدم مشاركة العديد من البلدان الإفريقية بالكامل في عمل المنظمات الدولية التقنية، مثل المكتب الدولي للموازن والمقاييس والمنتدى الدولي للاعتمادات، وهيئة التعاون الدولي في مجال اعتماد المختبرات والمنظمة الدولية لنظم المقاييس القانونية والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس واللجنة الكهروتقنية الدولية. أما نسبة عضوية البلدان الإفريقية في كل من لجنة GODEX ALIMENTARIUS والاتفاقية الدولية لحماية النباتات فهي عالية، مما يعني أن هذه البلدان تشارك مشاركة كافية.
 - يتعين تحديد الدور الذي يؤديه كل من الحكومة والقطاع الخاص في مجال المقاييس وتقييم مطابقتها بعناية إذ يجوز أن يحدث تعارض في المصالح

في حالة كون الحكومة جهازا لوضع المقاييس وفي منتج أيضا، من خلال المنشآت المملوكة للدولة.

- يجب التمييز بين مؤسسات الهياكل القاعدية للجودة التي تنطوي على جانب تجاري والتي تسير على أساس الاستكفاء وبين مؤسسات الهياكل القاعدية للجودة الأخرى التي تحتاج إلى تمويل حكومي نظرا لعدم قدرتها على الاستكفاء. فالمجالات مثل نظم المقاييس والموازن وتوحيد المقاييس والتفتيش والاعتماد تعتمد على التمويل الحكومي بينما لنشاط إصدار الشهادات طابع تجاري. وهذا يتيح تخصيصا أفضل للموارد فيما بين مختلف المؤسسات في الوقت الذي يتم فيه تصميم وبناء الهيكل الأساسي للجودة على الصعيد الوطني أو الإقليمي.
- يتعين اعتماد نهج إقليمي لإنشاء هياكل أساسية ذات جودة، لأن هذا النهج يساعد على تحقيق وفورات الحجم وجمع الموارد الشحيحة، ويتفادى في الوقت ذاته، إنشاء هيئات وطنية قد لا تكون لها الكتلة الحرجة من المستعملين التي تبرر القيام بالعملية على أساس فعالية التكلفة، غير أن الأطر المؤسسية والقانونية لمجموعة البلدان التي تشكل الإقليم ينبغي تقييمها ومواءمتها، عند اللزوم.
- إن النهج الإقليمي الذي يستند إلى إقامة هياكل أساسية ذات جودة يؤدي أيضا إلى زيادة التجارة بين الدول الأعضاء باعتبار أن معظم الحواجز التقنية يتم إزالتها أو التقليل منها، بالفعل.
- أدرك العديد من مجموعات التكامل الاقتصادي الإقليمي الفرعي في إفريقيا، منها مجموعة دول شرق إفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الوسطى والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والسوق المشتركة لشرق إفريقيا والجنوب الإفريقي والمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الإفريقي واتحاد المغرب العربي، أدركت هذه المجموعات أنها تفتقر إلى هياكل جودة ملائمة وتسعي إلى صياغة برامج لتصحيح أوجه النقص هذه.
- لا طائل في وجود أجهزة تقييم المطابقة إذا لم يتم الاعتراف بها دوليا، من خلال عملية الاعتماد وهذا يتطلب ربط نظم الهياكل الأساسية للجودة بنظم الاعتراف الدولي والمتعدد الأطراف التي تديرها هيئة التعاون الدولي لاعتماد المختبرات والمنتدى الدولي للاعتمادات، مع الحرص على ضمان قيام عمليات تقييم المطابقة على أساس مقاييس المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس/اللجنة الكهروتقنية الدولية.
- إن تكاليف بناء هياكل الجودة في مختلف المجالات مرتفعة جدا حتى ون لم يكن المستوى التقني الأعلى هو المستهدف. ومعنى ذلك أنه من الحاسم تعبئة الموارد لتنفيذ المشاريع في هذا المجال.
- من بين المعايير الهامة التي تستخدمها المنظمات المانحة لتمويل مشاريع المساعدة، ما يلي: الالتزام السياسي للحكومات/المنظمات الإقليمية،

مشاركة جميع أصحاب المصلحة (بمن فيهم القطاع الخاص) في التنفيذ والتنسيق، وتأكيدات المستفيدين بخصوص استدامة وإدارة المشاريع، والقدرة الفنية والخبرة المتوافرة للمنظمات المنفذة.

- تم الإعراب عن تقدير حضور المنظمات المانحة التالية وهي الاتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية والوكالة النرويجية للتنمية الدولية وتقدير المساعدة التي ظلت تقدمها إلى إفريقيا دوماً. وأعرب المشاركون عن رغبتهم في الإقرار بالدعم الذي تقدمه المنظمات المانحة الأخرى التي لم تحضر هذا الاجتماع. وتمت الإشارة إلى أن الموارد التي وضعت تحت تصرف البلدان الإفريقية قد ساعدت على تحقيق قصص نجاح مثل التي شهدتها كل من تونس ومصر والجزائر والاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا.
- يتمثل أحد مواطن القوة التي تتمتع به مختلف الأقاليم الفرعية لإفريقيا، في كون معظمها تشمل بلداً أو أكثر من البلدان المتقدمة بما فيه الكفاية في مجال الهياكل الأساسية للجودة الأمر الذي يمكنها من القيام بدور ريادي بالنسبة للبلدان الأعضاء الأخرى.

التوصيات:

9- أوصى الاجتماع بما يلي:

أ) بالنسبة للاتحاد الإفريقي ومنظمة اليونيدو:

- إن التقرير الخاص بالدراسة التي أجرتها منظمة اليونيدو والذي يتضمن نهجاً شاملاً لتقييم قدرات إفريقيا في مجال الهياكل الأساسية للجودة، يجب أن يستعمله كل من الاتحاد الإفريقي ومنظمة اليونيدو كأساس لتحديد الاحتياجات ذات الأولوية للبلدان الإفريقية بهدف تأمين برامج مساعدة إقليمية رامية إلى بناء/دعم الهياكل الأساسية للجودة في الإقليم، كما يمكن إجراء دراسات أخرى، مثل التي يقوم بها كل من المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ومنظمة التجارة العالمية واستعمالها لإكمال نتائج دراسة اليونيدو.
- إذا أرادت البلدان الإفريقية المشاركة في التجارة الدولية لزيادة النمو الاقتصادي على نحو مطرد والخروج من دوامة الفقر، فإنه يجب عليها أن تبذل جهوداً جماعية لبناء هياكل قاعدية موثوقة للجودة عبر القارة لدعم الصناعة.
- يجب اتخاذ إجراءات متسقة وعاجلة على المستوى الإفريقي لبناء هياكل أساسية للجودة، نظراً إلى أن المؤسسات التقنية العاملة في حقل المقاييس وتقييم المطابقة تحتاج إلى سنوات عدة لتحسين مهاراتها ومعداتها وخبرتها، لذا يجب على البلدان أن تبني على أساس الهياكل الأساسية للجودة الموجودة على المستوى الوطني والإقليمي والإقليمي

الفرعي وأن تضمن وجود جهاز تنسيق عام يساعد على الحفز والإرشاد.

- نظرا إلى عدم ملائمة الوضع المتعلق بالهياكل الأساسية للجودة في إفريقيا، فإنه يتعين التعجيل بوضع سياسة واستراتيجية وخطة عمل على الصعيد الإقليمي تحت رعاية مفوضية الاتحاد الإفريقي، توفر الوزن السياسي المطلوب لحمل الدول الأعضاء على الانضمام، ويظل كل إقليم فرعي أو بلد يقوم بصياغة وتنفيذ خطة عمله وفقا للاحتياجات العاجلة مع ضمان انسجام خطط العمل مع النهج الإقليمي.
- وفقا لتوصيات الفريق العامل للاجتماع السابع عشر لمؤتمر وزراء الصناعة الإفريقيين المعقود في 2006 بالقاهرة، والداعية إلى "تدعيم الهياكل الأساسية الأفريقية لتوحيد المقاييس وتقييم المطابقة على أساس الخبرة المعترف بها لليونيدو في إفريقيا (مثل برنامج الجودة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا)"، يتعين تعيين اليونيدو كالشريك التقني الرئيسي لمفوضية الاتحاد الإفريقي. ووفقا أيضا لهذه التوصية الصادرة عن مؤتمر وزراء الصناعة، ستتولى منظمة اليونيدو مهمة تسخير مساهمات وكالات فنية أخرى، مثل المنظمة الأفريقية الإقليمية لتوحيد المقاييس والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس واللجنة الكهروتقنية الدولية ولجنة CODEX ALIMENTARIUS وهيئة التعاون الدولي لاعتماد المختبرات والمنتدى الدولي للاعتمادات والمكتب الدولي للموازن والمقاييس والمنظمة الدولية لنظم المقاييس القانونيين بغية تقديم حزمة متكاملة من المساعدة التقنية لمفوضية الاتحاد الإفريقي، على مستوى الإقليم وفرادى البلدان.
- تندرج النقطة الأخيرة المذكورة أعلاه في إطار الاتفاقية الموقعة بين الاتحاد الإفريقي ومنظمة اليونيدو في يونيو 2006 والتي تضمنت 12 مجالا للتعاون، بما في ذلك بناء القدرات، يتم تنفيذها بالمساعدة التقنية التي تقدمها اليونيدو.
- يتم تقديم التعاون التقني وجوبا على قدر توافر عاملي الاستدامة والحكم الرشيد لدى كل من المنظمات الإقليمية/الإقليمية الفرعية المستفيدة وفرادى البلدان.

بالنسبة للبلدان والمنظمات الإقليمية الفرعية:

- يجب إشراك الهيئات التقنية الإقليمية مثل المنظمة الأفريقية الإقليمية لتوحيد المقاييس وغيرها من المنظمات الناشئة ذات الاختصاصات الإقليمية، في توفير القيادة التقنية في كل مجال من مجالات الهياكل الأساسية للجودة. ويجب أن تكون المركز الذي يربط بين مؤسسات

الهيكل الأساسية للجودة، على المستوى الإقليمي، في تنفيذ خطة العمل الإقليمية.

- يتم تشجيع البلدان على استعمال المقاييس الدولية الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس واللجنة الكهروتقنية الدولية في تقييم المطابقة، فضلا عن الخطوط الإرشادية التي تقوم بإعدادها منظمات دولية أخرى معترف بها، مثل المكتب الدولي للموازين والمكاييل والمنظمة الدولية لنظم المقاييس القانونية وهيئة التعاون الدولي لاعتماد المختبرات. والمنتدى الدولي للاعتمادات لضمان الاعتراف الدولي بأنشطة الاختبار والمعايرة وإصدار الشهادات والتفتيش، من خلال عملية الاعتماد وترتيبات الاعتراف المتعددة الأطراف.
- يجب تشجيع جميع أصحاب المصلحة، بالأخص القطاع الخاص وجمعيات المستهلكين ومجموعات الدعوة للجودة والحكومات والمجموعات المهنية القطاعية، الخ .. على المشاركة الكاملة في تشغيل نظم الهياكل الأساسية للجودة، إذا أريد لها النجاح.
- إن النهج الإقليمي الذي اقترحته منظمة اليونيدو لإنشاء هيئات اعتماد تعقد عليه آمال كبيرة ويجب النظر في جدواه بصورة منتظمة بالنسبة لكل إقليم فرعي يرغب في بناء نظام اعتماد أو نظم مقاييس خاصة به. وقد تم تنفيذ مثل هذا النهج بنجاح في إطار برنامج الجودة الذي وضعه الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا. وتجدر الملاحظة بأنه تم إنشاء هيكل اعتماد إقليمي في مجموعة تنمية الجنوب الإفريقي، بمساعدة من الوكالة النرويجية للتنمية الدولية.
- يجب ضم المسائل التقنية المرتبطة بالهياكل الأساسية للجودة إلى جهود صنع القرار على المستوى الوطني والإقليمي الفرعي والإقليمي، على نحو أكثر شمولاً. والجدير بالملاحظة أنه تم - في إطار برنامج الاتحاد الاقتصادي والنقدي للجودة الذي نفذته منظمة اليونيدو، اعتماد نظام إقليمي فرعي ملزم، وهو أحد الصكوك القانونية التي وضعها الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا على أعلى مستوى بغية مواءمة كافة المسائل المرتبطة بالهياكل الأساسية للجودة في الدول الأعضاء وعلى مستوى مفوضية الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا. ومثل هذه الصكوك القانونية تؤدي واقعا، إلى الالتزام بالمواءمة فيما بين الدول وتفعيل هذا الالتزام في وقت لاحق.
- يتعين تنفيذ أنشطة توعية وتدريب على نطاق واسع على المستويات الإقليمية الفرعية والقطرية بهدف بناء القدرات، وبلوغ كتلة حرجة من المستشارين القادرين على إسداء المشورة إلى المتعاملين الاقتصاديين حول الجودة والإنتاجية والمنافسة. كما ينبغي تيسير الوصول إلى المعلومات على مستوى مؤسسات الهياكل الأساسية للجودة.

- ضرورة تشجيع البلدان الإفريقية على إنشاء وحدات متابعة ضمن المؤسسات الملائمة لمواكبة المتطلبات المتغيرة للمشتريين والمقاييس، مثل القدرة على التتبع.

بالنسبة إلى المنظمات المانحة:

- دعوة المنظمات المانحة إلى العمل بالاستناد إلى قصص النجاح التي تم تحقيقها حتى الآن في إفريقيا وإلى النظر فيما يمكن تقديمه من تمويل إضافي للإبقاء على الدينامية التي بدأت تظهر ملامحها في أعقاب هذا الاجتماع الذي قعده فريق الخبراء.

معتمد من المشاركين في اجتماع فريق
خبراء الاتحاد الإفريقي واليونيدو
23 فبراير 2007

2007

Report of Experts on standardization in
the Industry Sector organized jointly by
The AUC and UNIDO In Tunis,
Tunisia, from 22 To 24 february 2007

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/4462>

Downloaded from African Union Common Repository